الفصل الثاني

استخدام المنهج العلمي في تفسير السلوك الإجرامي

أولاً: المدرسة الوضعية

شهد القرن السابع عشر وما تلاه انتشار الأفكار العقلانية في أوروبا وانتشار الاتجاهات الأمبيريقية الإنجليزية في القرنين السابع عشر والثامن عشر على يد بيكون وهوبز ولوك، وقد كانت هذه التيارات الفكرية بمثابة الأسلحة التي استخدمت لهدم الفكر الكلاسيكي وكان ذلك بداية في إرساء وتأسيس مناهج البحث العلمي واعتبار التجربة هي المصدر الوحيد للمعرفة العملية.

وسميت هذه المدرسة (بالوضعية) لأن روادها تأثروا بالفلسفة الوضعية عند كونت، ولذلك فإن النظريات الوضعية في القانون هي النظريات المعادية للنظرة المثالية إلى القانون أي النظريات التي تدرس القانون كظاهرة إنسانية، وتدرس الجريمة كحقيقة إنسانية وظاهرة اجتماعية.[1]

وقد كان من أبرز العوامل التي ساعدت على ذيوع الوضعية في دراسة السلوك الإجرامي هو استخدام الإحصاء الرياضي في بحث الظاهرة الإجرامية واستخدام

---

[1] نور فرحات، *الفكر القانوني والواقع الاجتماعي*، مرجع سابق، صـ١٦-٢٥.

(أودلف كتيلية) للتحليل الإحصائي ليوضح أن الجريمة ظاهرة تخضع في حدوثها لنظام معين مرتبط ببعض الظروف الاجتماعية مثل السن والجنس والبيئة، وقد كانت هذه الإحصائيات الجنائية بمثابة خطوة هامة لدراسة الجريمة كظاهرة اجتماعية وقد كان من أبرز رواد هذه المدرسة فري Ferri فقد جمع في دراسته للجريمة بين الطريقة التجريبية والطريقة الإحصائية، فأتخذ من الملاحظة والتجريب أداه لفحص المجرم ودراسة الجريمة كواقعة فردية واجتماعية في آن واحد.[١]

وإذا كان فري قد أهتم بالشخص المجرم على أساس أن تفسير الظاهرة الإجرامية إنما يكمن أولاً فيه إلا أنه لم يغفل أثر العوامل الاجتماعية المحيطة به، فقد ضمن في مؤلفه علم الاجتماع الجنائي سنة ١٨٢٨م قوانين اجتماعية هامة تفسر ظاهرة الإجرام (كقانون التشبع الجنائي) وطبقاً لهذا المفهوم فإن كل وسط اجتماعي يحتفظ بنسبة ثابتة من الإجرام كما أوضح أن هناك أحداث طارئة تساهم في زيادة التشبع الإجرامي مثل (الثورات، الحروب) تؤدي إلى زيادة مفاجئة في معدل الإجرام الثابت للوسط الاجتماعي ولا تعود نسبة الإجرام إلى مستواها الأول إلا بزوال الحدث.

كذلك يعود إلى فري الفضل في أنه كشف عن قانون آخر من قوانين علم الإجرام وهو الخاص بتطور ظاهرة الإجرام بتطور المدنية من صور العنف إلى صورة الدهاء والخبث. ففي المجتمعات البدائية تأخذ الجريمة صورة القتل والاغتصاب والإتلاف والحريق، أما في المجتمعات المتمدينة فتأخذ شكلاً أقل عنفاً كخيانة الأمانة والنصب والرشوة والتزوير وإعطاء شيك بدون رصيد والإفلاس.[٢]

---

[١] نبيل مدحت سالم، *علم الإجرام*، مرجع سابق، صـــ٣٨، ٣٩.

[٢] جلال ثروت، *الظاهرة الإجرامية، دراسة في علم الإجرام والعقاب*، د.م: د.ن، ١٩٧٢م،صـــ٦٥

وترفض المدرسة الوضعية المسلمات التي قامت عليها المدرسة التقليدية وخاصة فيما يتعلق بالاختيار الحر وقد أوضح فري Ferri بأن فكرة الاختيار الحر ليست إلا وهماً، وأوضح أن السلوك الإجرامي تحكمه الحتمية لأن المجرم ينساق تحت ضغط الظروف الاجتماعية إلى الجريمة بغض النظر عن مقدار ما يتمتع به من اختيار.[١]

أي أن إرادة المجرم منعدمة وهو لذلك مجبر على ارتكاب الجريمة ورفعت المدرسة الوضعية شعار أنه (إذا فهمنا كل شيء عن المجرم فمعنى ذلك ضرورة العفو عنه)، ولذلك اهتمت بالمجرم ومحاولة تحويله إلى مواطن غير ضار واهتمت بالتخفيف من جسامة العقوبات وأعطت اهتماماً كبيراً للتدابير الوقائية وبوجه خاص ما أطلق عليه (الصحة الاجتماعية).[٢]

بل أننا في إطار المدرسة الوضعية نجد أفكار أكثر تطرفاً عند جراماتيكا الذي لا يقبل تعبير (الجريمة) ويستبدل به اللا اجتماعية Anti – Sociolit وينادي بالقضاء المبرم على القانون الجنائي التقليدي المبنى على المسؤولية ويقرر (لا مسؤولية ولا عقاب) ويرى استبدالها بالتدابير الوقائية.

وقد عاب تارد على هذه الآراء أنها تتسبب في برود الضمير الخلقي العام لأن أصحاب هذه المدرسة عرضوا القانون الجنائي لخطر وذلك بمهاجمتهم لأفكار المسؤولية والخطأ والحق والواجب.[٣]

---

[١] عبد الأحد جمال الدين، *الاتجاهات الأنثروبولوجية في تفسير الظاهرة الإجرامية*، مرجع سابق، صـــ٧٢٦.

[٢] السيد يس، السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية في حركة الدفاع الاجتماعي، *المجلة الجنائية القومية*، العدد الثاني، يوليو، ١٩٧٠م، صـــ٢١٨.

[٣] أحمد محمد خليفة، *النظرية العامة للتجريم*، مرجع سابق، صـــ٣٣.

وقد أدى تطرف كل من المدرسة التقليدية والمدرسة الوضعية إلى نشأة مدرسة توفيقية حاولت أن تصوغ سياسة جنائية تتصف بالمرونة والواقعية وهذه المدرسة أطلق عليها مدرسة الدفاع الاجتماعي، ومن أهم روادها (مارك أنسل) وقد اهتمت هذه المدرسة بالدعوة إلى سياسة جنائية إنسانية يكون المجتمع وليس الجريمة أو المجرم هو محورها بغض النظر عن فكرة العقاب وعن فكرة الجريمة ذاتها.

ولذلك كان اهتمام هذه المدرسة بالمجتمع والدفاع عنه بكل الوسائل سواء كانت وقائية أم علاجية أم عقابية كما أنها جمعت بين مبدأي (الاختيار) (والحتمية). فهناك جرائم تقليدية تكمن مسبباتها في الظروف الاجتماعية وينساق تحت ضغطها المجرم وهذه تخضع (للحتمية)، وهناك جرائم يرتكبها الشخص باختياره بغير أن يحيط به شيء من دوافع الإجرام الذاتية أو الاجتماعية مثل الجرائم (القانونية الصرف) التي ينشأها القانون لحماية المصالح.[1]

ثانياً: التفسيرات البيولوجية للجريمة

يطلق على التفسيرات البيولوجية للجريمة (المدرسة الوضعية الإيطالية) من حيث اعتمادها على الفلسفة الوضعية والاهتمام بالفهم العلمي للمجرم ذاته وباستخدام بعض المفكرين والأطباء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا علم الحياة Biology في وضع تفسيرات وافتراضات عن أسس السلوك الإنساني. وقد

---

[1] على راشد، المفهوم الاجتماعي للقانون الجنائي المعاصر أو نظرية القانون الجنائي الاجتماعي، *مجلة العلوم القانونية*، يناير، ١٩٦٨م، صـــ٤.

أورد يورد هافلوك إليس Havelock Ellis في كتابة المجرم The Craminal بعض الأمثلة التي تعبر عن العلاقة بين الخصائص الفيزيقية للفرد وبين سلوكه مثل (أحذر الرجل الذي لا يستطيع النظر في عينيك) (لا تقترب من الرجل عديم اللحية) (لا تقترب من المرأة ذات الشعر في الوجه) ثم جاء بعد هذه النظرية نظرية أخرى عرفت باسم علم الفراسة Phrenology الذي ارتبط بعالم التشريح النمساوي جال Gall ١٧٥٨-١٨٢٨م والذي كان يرى أن النتوءات في شكل الجمجمة الخارجي تدل على ما لدى الفرد من ملكات وكانت الجريمة في نظرة ترتبط بسيطرة الملكات الدنيا التي تشتمل على العدوان وحب التقليد والرغبة في الامتلاك.

ولكن وجدت هذه النظريات نقداً شديداً وكان من أهم هذه الانتقادات أنها ذات طبيعة افتراضية بحتة ولم يكن إقامة أي دليل علمي على صدقها وكان من بين الأسباب التي أدت إلى رفضها ذلك المناخ الفكري الذي ساد أوروبا في القرن الثامن عشر والقائم على الاعتقاد بالحرية المطلقة للإنسان وعلى رفض مصيره المحتوم. وأدى هذا التطور إلى نشوء نظريات جديدة عن السلوك الإنساني اعتمدت على تطبيق أساليب البحث العلمي، وقد كانت النظرية الدارونية بمثابة ثورة عظمى قدمت كل الأدلة العلمية على أن الإنسان نتاج لتطور طويل ومستمر في المملكة الحيوانية وأنه يمثل أعلى مراحل هذا التطور وقد ساعدت نظرية دارون على إرساء قواعد ثابتة راسخة لعلم الحياة ولأسلوب البحث العلمي التجريبي وعلى هدم التفكير الميتافيزيقي، وتلقف العلماء والفلاسفة والمفكرون النتائج التي توصل إليها دارون فظهرت المدرسة الاجتماعية التي عرفت باسم المدرسة البيولوجية في علم الاجتماع والتي ترتكز على

قوانين علم الحياة (البقاء للأصلح والانتقاء الطبيعي)، وقد اعتبر كونت وغيره من الفلاسفة مثل (سبنسر) و(لستروارد) المجتمع مشابه للكائن العضوي.[١]

وفي ظل هذا المناخ الفكري والاجتماعي قام الطبيب الإيطالي سيزار لومبروزو Cesare Lambroso بتفسير السلوك الإجرامي على أسس فيزيقية[*] متأثراً بالداروينه والفلسفة الوضعية الفرنسية، ونشر في كتابة (الرجل المجرم) أن العامل الرئيس في السلوك الإجرامي يستند إلى فكرة الردة الوراثية Atevism والتي تعنى الارتداد إلى البدائية ويتشابه الإنسان من الناحية التكوينية مع الإنسان البدائي، ونشر نتائج دراساته التي تؤكد العلاقة الوثيقة بين الإجرام والخصائص الفيزيقية التي تدل على تشابه المجرم مع القردة والإنسان البدائي كبر زائد في أبعاد الفك واختلاف حجم

---

[١] سمير نعيم أحمد، *الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي*، صـــ١٠٥،١٠٤.

[*] من المدارس التي أسهمت في تفسير السلوك الإجرامي المدرسة النفسية، والتي ارجعت السلوك الإجرامي إلى عوامل نفسية المنشأ ومن أهمها نظرية فرويد الذي أرجع السلوك الإجرامي إلى فشل في ترويض النزعات الغريزية البدائية، والفشل في تكوين أنا أوذات Ego يستطيع أن يسيطر على هذه النزعات، وكذلك أرجع فرويد السلوك الإجرامي إلى عدم تمثيل المعايير والمبادئ لتصبح جزءاً من الذات أي ضعف في تكوين الضمير أو الأنا الأعلى.

كما أشار برت Burt إلى أن التصرفات الإجرامية ما هي إلا انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقاً حراً لا يعوقه عائق. وكذلك أشار الكسندر Alexander إلى أن السلوك الإجرامي نتيجة لاضطرابات في قوى الشخصية الثلاث الهو والأنا والأنا العليا في تكيفها مع الأخلاق السائدة كما يرى أدلر Adler أن الجريمة هي نتاج للصراع بين غريزة الذات والحياة الاجتماعية. والأجرام ينشأ نتيجة للأنانية والالتفاف حول الذات وقد أشار وليام هيلى William Healy إلى ضرورة الكف عن النظر إلى المجرمين بوصفهم طرازاً موحداً بل لابد من دراسة المجرم ومعاملته باعتباره فرداً قائماً بذاته.

انظر رؤوف عبيد، أصول علمي الأجرام والعقاب، صـــ٢١٣ والسيد رمضان، الجريمة والانحراف، المكتب الحديث بالإسكندرية، القاهرة، ١٩٨٥م، صـــ١٤.

وشكل الرأس عن النمط الشائع وتشويهات في العينين وكبر حجم الأذنين وغيرها من السمات الجسمية وكذلك من الناحية النفسية يتفق المجرم مع البدائي في الميل إلى القسوة والعنف والوحشية وقد لاقت نظرية لومبروزو هجوماً شديداً وثبت أنها كانت نظرية سطحية وساذجة ومضللة، وقد توصل الطبيب جورنج Goring إلى أنه لا توجد فروق تذكر بين المجرمين وغير المجرمين في الخصائص الفيزيقية ولم تثبت علمياً وجود سلالة متخلفة بيولوجياً هي سلالة (الإنسان المجرم) ولم يثبت بصفة خاصة أن ثمة اختلاف أو مغايرة بين المجرمين وغير المجرمين بالإضافة إلى أنه أغفل دور العوامل الاجتماعية في تشكيل السلوك الإجرامي.[١]

وتمشياً مع الرأي نفسه القائل بأن الخصائص البيولوجية هي المحدد للسلوك، رأى بعض العلماء أن السلوك الإجرامي يرجع أساساً إلى خلل في الغدد الصماء، ومن العلماء الذين حاولوا تفسير السلوك الإجرامي على أساس الخلل في الغدد الصماء (ماكس شلاب) و(وإدوارد سميت) وقد زعما أن الجريمة تنتج من اضطراب انفعالي سببه خلل في الغدد الصماء.

كما استنتج الباحثان دينس هيل وبوند اللذان قاما في سنة ١٩٥٢م بإجراء الرسم الكهربي للمخ بإثبات علاقة بين السلوك الإجرامي وعدم انتظام الموجات الكهربية للمخ.[٢]

وفي نطاق التفسير البيولوجي للسلوك الإجرامي ظهرت مجموعة من النظريات الحديثة مثل نظرية العالم الأمريكي (هوتون) والإيطالي (دي توليو) والسويدي

---

[١] محمد عارف، مرجع سابق، صـ٣٦.

[٢] سمير نعيم، *الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي*، صـ١٢٠، ١١٩.

(كنبرج) وتعرف هذه النظريات باسم النظريات التكوينية للمجرم واهتمت بتأثير العوامل البيولوجية كالتهابات الغدد الصماء واضطرابات الجهاز العصبي على السلوك الإجرامي.

وتشترك هذه النظريات البيولوجية والتكوينية في أن الفرد يولد ولدية استعداد معين للسلوك الإجرامي على الرغم من أنها قد تختلف من حيث نوع هذا الاستعداد أو مدى تأثره بعوامل أخرى غير بيولوجية.

كذلك يتفق معظم أصحاب هذه النظريات على أن السلوك الإجرامي يمكن أن يورث شأنه شأن أي صفات جسمية وقد حاولت إيجاد الارتباط بين السلوك الإجرامي للأبناء والآباء والأخوة، ولكن كل هذه الدراسات تعرضت لنقد على أساس أن التشابه السلوكي بين الآباء والأبناء والأجداد قد يرجع أساساً إلى تشابه في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها أفراد العائلة الواحدة إلى اكتساب وتعلم السلوك الإجرامي وليس إلى عوامل وراثية كما أن هذه الدراسات أغفلت حقيقة أن كثيراً من المجرمين يأتون من عائلات لم يثبت وجود أي تاريخ إجرامي لها، وينقد سمير نعيم هذه النظريات موضحاً أن القول بوراثة الصفات المسؤولة عن السلوك الإجرامي يدعم الفكرة العنصرية التي ظهرت ونمت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مع ازدهار النظام الرأسمالي الاستعماري والتي تقوم على المسلمة الخاطئة بأن الفروق بين الناس سواء كانت سلوكية أو اجتماعية أو اقتصادية ترجع إلى فروق في قدراتهم واستعداداتهم الطبيعية التي يولدون بها لا إلى فرق في الفرص الاجتماعية المتاحة لهم أو المحرمة عليهم هذه الفكرة العنصرية وسيطرتها على

أذهان ومفكري وعلماء العالم الغربي الرأسمالي أدت إلى البحث عن أدلة جديدة تثبت الأساس الوراثي للسلوك.[١]

هذا بالإضافة إلى أن الأوضاع الاجتماعية الرأسمالية والوضع الفكري لبلدان أوروبا قد شجعت على تقبل وانتشار هذه النظريات لأنها كانت تخدم هذه الأوضاع وتبررها، فالأجناس البيضاء لابد أن تكون أرقى الأجناس بيولوجياً والأجناس الملونة من أحطها في هذه الناحية، ولذلك فإن الأجناس الراقية بل من واجبها أن تستغل الأجناس الملونة وتستعبدها وتتخذ من أفرادها عبيداً لها تسخرهم في خدمتها وليست النازية إلا أحد الأمثلة على تبرير النزعات العنصرية والاستغلالية. ولكن مع تقدم القرن العشرين وظهور حركات التحرر في بلدان العالم الثالث المستغلة والمستعمرة وما أثبتته الأجناس المستعبدة من قدرات فائقة اهتزت هذه النظريات العنصرية من أساسها وأدرك العالم حقيقة خرافة النظريات العنصرية.[٢]

---

[١] سمير نعيم أحمد، *الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي*، صـ١٢٣، ١٢٧.

[٢] سمير نعيم أحمد، *الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي*، صـ١٢٣، ١٢٧.